

## تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2004 - 2013)

د. ماجد حسني صبيح

أستاذ اقتصاد مشارك - مساعد رئيس الجامعة للتخطيط والتطوير

جامعة القدس المفتوحة-فلسطين

**ملخص:** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدلات التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) وبين معدلات الأجور الحقيقية للعاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني والكشف عن اتجاهات تطورها خلال الفترة 2004/2013. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل بيانات معدلات التضخم والأجور الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما اعتمدت على تحليل ارتباط بيرسون لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى النتائج. وقد تم تحليل علاقة الارتباط بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والأجور الحقيقية للعاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني للفترة محل الدراسة وتبعاً لثلاث مستويات جغرافية هي: مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعاً، ومستوى الضفة الغربية ومستوى قطاع غزة كل على انفراد.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كانت كما يلي:

1. أظهر تحليل اختبار بيرسون وجود علاقة ارتباط عكسية قوية وذات دلالة معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الأجر الحقيقي حتى عند مستوى ثقة 1% على مستوى المناطق الجغرافية الثلاث، وبلغ معامل ارتباط بيرسون (-0.945) على مستوى فلسطين، و(-0.925) على مستوى الضفة الغربية، و(-0.927) على مستوى قطاع غزة.
2. إن معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) تزداد بمعدلات أكبر من الزيادات في معدلات الأجور الإسمية (اليومية) مما انعكس في انخفاض معدلات الأجور الحقيقية.

**كلمات دالة:** التضخم، الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، الأجر الإسمي (النقدي)، الأجر الحقيقي.

## The analysis of the relationship between the average inflation rates and the real wages in the Palestinian economy for the period 2004 - 2013

**Abstract:** The purpose of this paper is to determine the relationship between the average inflation rate measured by the Consumer Price Index (CPI) and the real average wage rates for the labor in the Palestinian economy. The paper also analysis the development of this relationship for the period of 2004 to 2013. The descriptive statistical method was adapted to analyze the data provided by the Palestinian Central Bureau of Statistics.

The paper had also dependent on the Pearson Correlation to test the hypothesis of the paper and arrive at the end results. The correlation relationship between the two variables –the Consumer Price Index and the real wages of labor in Palestine- was analyzed for the given period at three different geographical levels. The first geographical level included both the West Bank and Gaza Strip, the second level includes the West Bank, and finally the last includes the Gaza Strip.

The most important results of this paper were as follows:

1. The Pearson analyzes showed the existence of a strong inverse correlation between the CPI and the real wages at the different geographical levels which was significant at the 1% level. The Pearson correlation was -0.945 for the Palestinian territories, -0.925 at West Bank, and -0.927 for the Gaza Strip.
2. The average inflation rate for the Palestinian economy -measured by the CPI- increases at higher rate when compared to the increase in the average nominal wage rates (daily), which was reflected by the decrease in the average real wages.

## 1. مقدمة

يعد التضخم في نظر جمهور الإقتصاديين من التحديات الرئيسة التي تواجه الإقتصاديات المتقدمة والنامية، والتضخم وهو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار يوجد في علاقة عكسية مع القيمة الشرائية للنقود. بعبارة أخرى يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية وتآكل الأجور والرواتب النقدية (الإسمية) والذي يتجسد في انخفاض الأجر الحقيقي (كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بواسطة الأجر النقدي). بهذا المعنى يعد التضخم بمثابة ضريبة متحيزة ضد ذوي الدخل الثابتة والمحدودة مثل: العمال وصغار الموظفين ومتوسطيهم حيث عادة ما يكون معدل الارتفاع في دخولهم النقدية أقل من معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار، بينما يحابي التضخم أصحاب الدخل المتغيرة وغير المحدودة مثل أصحاب الأعمال والتجار الذين عادة ما ترتفع دخولهم النقدية بمعدل أكبر من معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار (الحبيب، 2011:404). إذن يعمل التضخم على إعادة توزيع الدخل والثروة مسهما بذلك في زيادة التفاوت في المستوى المعيشي بين طبقات المجتمع وأفراده، وبالتالي اختلال الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

### مشكلة البحث:

إن تتبع التغيرات السنوية في معدلات الأجور ومعدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني يبين أن معدلات التضخم مقاسة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) Consumer price index تفوق نسب التغير في معدلات الأجور النقدية، مما يعني انخفاض معدلات الأجور الحقيقية للعاملين بأجر، وانخفاض مستويات معيشتهم ومعيشة أفراد أسرهم. تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤالين الرئيسين التاليين وهما:

#### تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية

1. ما العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية للعاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني؟
  2. ما الإجراءات والسياسات الواجبة الإلتباع للتقليل من أثر التضخم على الأجور الحقيقية ومستويات معيشة العاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني؟
- أهداف الدراسة:**

1. تحليل العلاقة بين معدلات التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer price index (CPI) وبين معدلات الأجور الحقيقية للعاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني والكشف عن اتجاهات تطورها خلال الفترة 2013/2004.
2. اقتراح الإجراءات والسياسات الملائمة التي قد تساعد صانع القرار للتقليل من التضخم والحد من تأكل الأجور الحقيقية للعاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني.

#### فرضيات الدراسة:

1. لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين معدلات التضخم ومعدلات الأجور الحقيقية على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعة.
2. لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين معدلات التضخم ومعدلات الأجور الحقيقية على مستوى الضفة الغربية.
3. لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين معدلات التضخم ومعدلات الأجور الحقيقية على مستوى قطاع غزة.

#### منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل بيانات معدلات الأجور اليومية والتضخم مقاساً بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (Consumer price index (CPI) المحسوب بالشيكول الإسرائيلي، والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة 2013/2004. كما تعتمد على تحليل ارتباط بيرسون لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى النتائج. وتقوم الدراسة بتحليل علاقة الارتباط بين معدلات التضخم وبين معدلات الأجور الحقيقية (اليومية) للعاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني تبعا لثلاثة مستويات جغرافية هي: مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعة، ومستوى الضفة الغربية، ومستوى قطاع غزة كل على انفراد. تجدر الإشارة إلى أن الباحث قد حاول استخدام تحليل الانحدار، إلا أن السلسلة الزمنية لم تكن كافية ولم تسمح بإجراء هذا المستوى من التحليل.

### أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها الذي يرتبط مباشرة بمستوى معيشة العاملين بأجر ومعيشة أفراد أسرهم، والذين يشكلون غالبية السكان. ومن المعلوم أن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي يعد هدفاً رئيساً لسياسات الإقتصاد الكلي، حيث تسعى حكومات دول العالم إلى كبح التضخم نظراً لما له من تكاليف وأعباء اقتصادية واجتماعية يتحملها الإقتصاد الوطني وأفراد المجتمع خاصة الطبقات الاجتماعية الفقيرة، والعاملة بأجور ورواتب ثابتة ومحدودة. على المستوى العالمي هناك الكثير من الدراسات النظرية والتجريبية التي تناولت الأسعار والأجور، لكن على المستوى المحلي تعتبر الدراسات المتخصصة في التضخم والأجور الحقيقية -على حد علم الباحث- نادرة جداً أو غير موجودة.

### محددات الدراسة:

1. تغطي هذه الدراسة الإقتصاد الفلسطيني على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعة، وكذلك كل منهما على انفراد، ويغطي التحليل الفترة 2004 / 2013، وهي الفترة التي تعتمد 2004 سنة أساس.

2. يستثني التحليل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات، وذلك لاستبعاد تأثير أجور هؤلاء -والتي تعتبر أعلى من أجور نظرائهم العاملين- في الإقتصاد المحلي الفلسطيني.

3. يعتمد التحليل على بيانات معدلات الأجور اليومية (بالشيك الإسرائيلي) للمستخدمين بأجر والمتاحة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

### تعريف مصطلحات الدراسة:

**التضخم:** الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار. ويحسب معدل التضخم وفقاً للمعادلة الآتية: معدل التضخم =  $100 \times \left( \frac{pt}{pt-1} - 1 \right)$  حيث: (تقرأ من جهة اليسار)

pt تمثل المستوى العام للأسعار في فترة المقارنة.

Pt-1 المستوى العام للأسعار في الفترة السابقة.

### القوة الشرائية للنقود:

كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها (شراؤها) بوحدة النقود في فترة زمنية معينة.

**جدول غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك):**

جدول يشمل معدلات ارتفاع أسعار المستهلك الأسري خلال فترة زمنية مقارنة بفترة زمنية سابقة.

### الأجر النقدي:

كمية النقود التي يحصل عليها العامل بأجر عن فترة عمل معينة (يوم، أسبوع، شهر.. الخ).

### الأجر الحقيقي:

كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل شراؤها بواسطة الأجر النقدي في ضوء الأسعار السائدة في فترة زمنية معينة.

## 2. الإطار النظري والدراسات السابقة

### 1.1 الإطار النظري - العلاقة بين قيمة النقود والتضخم

يمكن التمييز بين مصدرين للتضخم هما: المصادر الداخلية والمصادر الخارجية. تقسم المصادر الداخلية إلى : عوامل ناشئة من جانب الطلب، تغذيها السياسات المالية والنقدية التوسعية، وعوامل ناشئة من جانب العرض والناجمة من ارتفاع تكاليف الإنتاج (الجراح ، 2011). وهناك نوع آخر يعرف بالتضخم المستورد (Imported Inflation) ويندرج تحت ما يعرف بالمصادر الخارجية للتضخم والذي ينتقل من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية عبر الواردات.

المدرسة النقدية (Monetary school) ترى أن التضخم هو ظاهرة نقدية، وأن هناك ارتباط قوي بين عرض النقود والأسعار، لذلك يرى أنصار هذه المدرسة أن العلاج الوحيد لمشكلة التضخم هو التحكم في عرض النقود (بوزيان ، وعبد الحق، 2007). أما المدرسة البنوية أو الهيكلية (Structural school) فتري أن التضخم ظاهرة بنوية تركز على دور القيود والمحددات التي تؤثر في جانب العرض كأحد أسباب نمو عرض النقود ومن ثم كمصدر للتضخم. فالتضخم من وجهة نظر هذه المدرسة ينتج عادة من الاختناقات التي تصيب الاقتصاد الحقيقي (الجراح، 2011).

إن القيمة الحقيقية للنقود توجد في علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار أو التضخم. بعبارة أخرى إن قيمة النقود =  $\frac{1}{\text{المستوى العام للأسعار}}$ ، أي أن الارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار

تعني أن القيمة الحقيقية (القوة الشرائية) للنقود انخفضت مقارنة بالفترة السابقة، وبالتالي إن كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة النقود أصبحت أقل مما يعني ارتفاع تكاليف المعيشة. وفيما يلي أبرز النظريات التي تناولت تحليل العلاقة بين قيمة النقود والتضخم:

-معادلة كمية المبادلات (معادلة فيشر Fisher): عرفت هذه المعادلة باسم الإحصائي الأمريكي فيشر الذي صاغها في عام 1917 (الشمري ، 1988 : 180 ). تنص معادلة فيشر على وجود علاقة تناسبية وطردية بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار. والصيغة الرياضية لمعادلة فيشر تأخذ الشكل التالي: (1).....  $M.V=P.T$  حيث: M كمية النقود المعروضة، V

سرعة دوران النقود،  $T$  كمية المبادلات من السلع والخدمات،  $P$  المستوى العام للأسعار. بإعادة صياغة المعادلة (1) نحصل على الصيغة (2).....  $P = \frac{MV}{T}$ . استنادا إلى افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية فإن توازن الاقتصاد يتحقق فقط عند مستوى التشغيل الكامل، وثبات حجم المبادلات  $T$ ، وثبات سرعة دوران النقود  $V$ ، ويبقى المتغير المستقل  $M$ ، ويمثل كمية النقود المعروضة، والمتغير التابع  $P$  ويمثل المستوى العام للأسعار. وعليه وفقا لصيغة فيشر إذا تضاعفت كمية النقود المعروضة فإن  $P$  ستضاعف أيضاً، وبالتالي فإن كل تغير في كمية النقود المعروضة سينعكس مباشرة وبالمقدار نفسه في المستوى العام للأسعار.

#### -معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج Cambridge)

صاغ هذه المعادلة الاقتصادي الفريد مارشال (Alfred Marshall) أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة كمبردج، والصيغة الرياضية لها هي: (3).....  $M=kY$  حيث  $Y$  الدخل النقدي،  $k$  النسبة من الدخل النقدي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها بصورة أرصدة نقدية سائلة لأغراض المعاملات الجارية، وحيث أن  $k = \frac{1}{v}$ ، أي مقلوب سرعة دوران النقود فإنه بالتعويض عن  $k$  في المعادلة (3) نحصل على المعادلة: (4).....  $MV=Y$ ، وحيث أن الدخل النقدي ( $Y$ ) يساوي كمية الإنتاج الحقيقي ( $T$ ) مضروبة في المستوى العام للأسعار ( $P$ ) تصبح المعادلة (4) على الشكل التالي (5).....  $MV=PT$ . وبالقسمة على  $T$  نحصل على المعادلة (6).....  $P = \frac{MV}{T}$ ، هكذا تشير المعادلة (6) إلى أن معادلة الأرصدة النقدية تفسر التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار من خلال تحليلها لجانب الطلب على النقود، وذلك باعتبار أن التغير في ميل الأفراد للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة من دخولهم النقدية مع ثبات كمية النقود المعروضة، يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار (الشمري، 1988: 184).

-النظرية النقدية الكينزية: تتكون دالة الطلب الكلي على النقود حسب (كينز) من مجموع طلب الأفراد بدافع المعاملات الجارية، والطلب بدافع الاحتياط، والطلب لأغراض المضاربة. وبين (كينز) أن الطلب بدافع المعاملات والطلب بدافع الاحتياط هو دالة في مستوى الدخل، بينما الطلب بدافع المضاربة هو دالة في سعر الفائدة. وبالرموز فإن: (7).....  $L_t+L_s=kY+I(r)$ . حيث  $L_t$  الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط ويوجد في علاقة طردية مع الدخل القومي. أما  $L_s$  فتتمثل الطلب على النقود بدافع المضاربة ويوجد في علاقة عكسية مع سعر الفائدة. وتبعاً للنظرية النقدية الكينزية، عندما يكون الاقتصاد قريباً أو عند مستوى التشغيل الكامل فإن زيادة الطلب (الإنفاق) الكلي عن العرض الكلي من السلع والخدمات ستؤول إلى الارتفاع في الأسعار والتضخم، ولتلبية

#### تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية

الزيادة في الطلب على النقود وتحقيق التوازن يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقود. وهكذا حسب النظرية النقدية الكينزية فإن الزيادة في عرض النقود جاءت كنتيجة للزيادة في الأسعار وليس العكس (الحبيب، 2011 : 339).

-النظرية النقدية المحدثة (مدرسة شيكاغو): يرى أنصار هذه المدرسة ورائدها (ملتون فريدمان ) أن النمو السريع في عرض النقود يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار وتستمر هذه العملية في اقتصاد السوق الحر حتى يتساوى عرض النقود الحقيقي  $\frac{Ms}{p}$  مع الطلب الحقيقي على النقود  $\frac{Md}{p}$  عند مستوى التشغيل الكامل. لكن عندما تتدخل الحكومة لزيادة عرض النقود من خلال الإصدار الجديد ، فإن كل من المستوى العام للأسعار ومعدل الأجر يرتفعان أيضاً وبالتالي تكون الحكومة هنا مسؤولة عن حدوث الضغوط التضخمية. وبهذا فإن المدرسة النقدية المحدثة تقوم بأحياء نظرية كمية النقود الكلاسيكية التي تربط التغيرات في المستوى العام للأسعار بالتغيرات في كمية النقود المعروضة (معروف، 2005).

إن اختلاف المدارس في تفسير التضخم انعكس في تباين سياسات الاستقرار الاقتصادي الواجبة الإلتزام لمكافحة التضخم. وهنا ترى المدرسة الكينزية أن الحكومة يمكنها معالجة التضخم بإتباع سياسة مالية انكماشية مثل : زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي أو كلاهما، وكذلك إتباع سياسة نقدية انكماشية (خفض كمية النقود المعروضة) لتخفيض حجم الطلب الكلي إلى مستوى العرض الكلي، بينما ترى المدرسة النقدية أن التضخم كونه ظاهرة نقدية فإن علاجه يكون بإتباع سياسة نقدية تعمل على ضبط معدلات نمو عرض النقود بما يتناسب ومعدلات نمو الناتج القومي وطلب الأفراد على النقود. كما يرى النقديون أن معالجة التضخم تكون من خلال التأثير على العرض الكلي مثل : الحوافز التي تساعد على زيادة الإنتاج ، كتخفيض الضرائب على الدخل والثروة ، وتحجيم دور القطاع العام ، وتقليل البيروقراطية الحكومية. أي خفض الإنفاق الحكومي والإعانات، وبيع مؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص (إرشيد، 1993: 245). وقد اعتبرت حكومتا "ريجان - تاتشر" في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة على التوالي من أكثر المتحمسين لهذه الأفكار حتى أن كثيراً من الدول النامية حذت حذو هذه المدرسة فقامت بتقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي والخصخصة (إرشيد، 1993: 102).

#### 2.2 الدراسات السابقة:

هدفت دراسة رسالة ماجستير - رجب، محمد (2011) إلى تحليل أثر السياسة الإنفاقية للسلطة الوطنية في مكافحة التضخم في فلسطين خلال الفترة 1996/2008 وتحديد

ملاح السياسة الإنفاقية التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية، والتعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الإقتصاد الفلسطيني إضافة إلى التعرف على حالة التضخم الراهنة في فلسطين. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود تأثير إحصائي للمتغيرات المستقلة (إجمالي النفقات العامة، النفقات الجارية وصافي الإقراض، الأجور والرواتب، النفقات التحويلية، صافي الإقراض) على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، أي أن الزيادة في إجمالي النفقات ، تؤدي إلى إرتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مما يؤكد بأن السياسة الإنفاقية المطبقة في الأراضي الفلسطينية لم تتجح في علاج مشكلة التضخم نظراً لوجود مؤثرات داخلية، ومؤثرات خارجية، كتبعية الإقتصاد الفلسطيني لاقتصاد دولة الاحتلال.

وهدفت دراسة هاشم، إيمان (2010)، وهي بعنوان (Wages, Productivity and Prices in Egypt (1995-2007)) إلى دراسة تطور الأجور والإنتاجية، وتحديد العلاقات التبادلية بين الأجور الإسمية (في القطاعين العام والخاص) والأسعار والإنتاجية في مصر. وتوصلت الدراسة إلى أن تغيرات الأجور في القطاع العام لا تعتمد (مستقلة) على التغيرات في الأسعار، بينما نمو الأجور في القطاع الخاص يؤثر في تضخم الأسعار. كما أظهرت أن معدل نمو الأجور مستقل عن معدل النمو في إنتاجية العمل.

أما دراسة الجراح، محمد (2011) وهي بعنوان "مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية - دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود" فهدفت إلى تحليل مصادر التضخم وتقديرها في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970-2007). أظهرت نتائج الدراسة أهمية العوامل المرتبطة بالعالم الخارجي (إنتاج العالم الصناعي، الأسعار العالمية للصادرات، ودرجة الانفتاح) في تفسير معدلات التضخم بالمملكة في الأجلين : الطويل والقصير ، وبمستوى معنوية عال (1%)، مما يدل على قوة تشابك الإقتصاد المحلي مع نظيره العالمي. كما أظهرت الدراسة أن السياسة النقدية لها تأثير مهم في معدل التضخم سواء في الأجل القصير أم الطويل.

وقام بوزيان وعبد الحق (2007) بدراسة العلاقة بين النقود والأسعار للفترة 1995/2001 في كل من الجزائر وتونس بهدف معرفة فيما إذا كان التضخم ظاهرة نقدية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين النقود والأسعار في البلدين ، وهو ما يتوافق مع المدرسة النقدية في أن هناك علاقات في المدى الطويل بين النقود والأسعار. لكن لم تجد الدراسة أي علاقات للسببية بين النقود والأسعار في البلدين مما يتناقض مع المدرسة النقدية في أن التضخم ظاهرة نقدية، وأوصت الدراسة بالقيام ببحوث أخرى لمعرفة أسباب التضخم في هذين البلدين.



#### تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية

وهدفت دراسة عثمان، ذو النون (2013)، وهي بعنوان "أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستويات الأجور في السودان - دراسة قياسية 1970-2009" إلى التعرف إلى أهم نظريات الأجور التي تشرح متطلبات تحديد الأجور والعوامل المؤثرة عليها، وإلقاء الضوء على التطور التاريخي للأجور في السودان وسياساتها وهيكلتها. وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها ربط زيادة الأجور بزيادة الإنتاج لسلامة الاقتصاد الوطني، وعدم تمويل الزيادات في الأجور تمويلاً تضخيمياً اعتماداً على النظام المصرفي؛ لأنه يؤدي إلى زيادة الأسعار وبالتالي ارتفاع تكاليف المعيشة ويؤدي إلى تآكل الأجور، وضع سياسة مناسبة لسعر الصرف الذي يؤثر في عرض النقود وبالتالي التضخم، وربط الحد الأدنى للأجور بنفقات المعيشة تفادياً لمشاكل التضخم التي تؤدي إلى فقدان القيمة الحقيقية للأجر.

واستهدفت دراسة (Kumar، وWebber) (2008) تحليل العلاقات التبادلية بين الأجور الحقيقية والتضخم، وإنتاجية العمل في استراليا للفترة 1965-2007. أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة الأجور الحقيقية في قطاع الصناعات التحويلية (Manufacturing sector) بنسبة 1% أدت إلى زيادة الإنتاجية بنسبة تراوحت ما بين 0.5% إلى 0.8% في هذا القطاع. كما كانت نتائج تقدير أثر التضخم على إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية ذات دلالة إحصائية محدودة، بينما نتائج اختبار سببية (جرانجر) أشارت إلى أن الأجور الحقيقية والتضخم على حد سواء تسبب الإنتاجية على المدى الطويل.

كما استهدفت دراسة (Josheski) وآخرون (2011) وهي بعنوان "Causal relationship between Wages and Prices in UK" اختبار العلاقة بين الأجور والأسعار في المملكة المتحدة. من أهم نتائج الدراسة حسب تحليل (ordinary least squares (OLS أن العلاقة بين الأسعار والأجور موجبة، وأن الإنتاجية غير معنوية في تحديد الأسعار أو الأجور. وتبين من نموذج تصحيح الخطأ (VECM) أنه إذا ازداد لوغاريتم الأجور بنسبة 1% فإن لوغاريتم الأسعار من المتوقع أن يزداد بنسبة 5.24%. بعبارة أخرى، إن زيادة الأجور بنسبة 1% ستحفز زيادة الأسعار بنسبة 5.24%. ويبين اختبار سببية-جرانجر (Granger causality test) أن الأجور الحقيقية فقط تؤثر على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، وأن هذه العلاقة هي باتجاه واحد، أي أن الأسعار لا تؤثر في الأجور حسب النموذج المستخدم.

### 3. الاقتصاد الفلسطيني تحت الحصار الإسرائيلي:

يعد الحصار الإسرائيلي والإغلاق للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 سياسة متكررة وثابتة تمارسها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضد الشعب الفلسطيني واقتصاده ، وبرزت هذه السياسة خلال الفترة 2000/1993 ، ثم في أعقاب انتفاضة الأقصى في 28 / 9 / 2000 فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية حصارا شاملا . ترتب على الحصار والأغلاق جملة من النتائج والآثار المدمرة لمختلف القطاعات والفعاليات الاقتصادية ، حيث يسبب الحصار والإغلاق الإسرائيلي تعطل حركة البضائع والأفراد الداخلية ما بين المحافظات والمناطق الفلسطينية ، وتعطل حركة المسافرين والتجارة الخارجية الفلسطينية مع العالم الخارجي بما فيه إسرائيل ، وذلك بسبب إغلاق المعابر والحدود التي تربط الأراضي الفلسطينية مع العالم الخارجي خاصة ما بين الضفة الغربية والأردن ، وما بين قطاع غزة ومصر . الأثر المباشر والمفاجيء للحصار والأغلاق على سوق العمل الفلسطيني يتمثل في الارتفاع الحاد في حجم البطالة ومعدلاتها ، وذلك نتيجة لإغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمال الفلسطينيين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني ، آذار 2001) . كما تفاقم الإحتلال وعدم التوازن بين أوجه الإنفاق في الموازنة العامة الفلسطينية وتزايد العجز في الموازنة الجارية نتيجة زيادة النفقات الجارية الإضافية الناتجة عن الحصار والعدوان الإسرائيلي ، وقيام الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة باحتجاز المستحقات المالية (إيرادات المقاصة) للسلطة الفلسطينية ، وبالتالي تعاضم اعتماد الموازنة العامة الفلسطينية على المنح والمساعدات الخارجية (صبيح ، 2008) . إتسمت مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2005/2000 بالتذبذب من حيث النمو والتراجع مما يعكس الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي مرت بها الأراضي الفلسطينية خلال هذه الفترة ، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى نسبة تراجع وبلغت (-13.3%) في العام 2002 وهو العام الذي شهد الاجتياحات الإسرائيلية الطويلة والمكثفة لكافة الأراضي الفلسطينية وما رافقها من تدمير للبنى التحتية وشلل لحركة الاقتصاد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2008 ، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2000-2005) .

كذلك فرضت إسرائيل حصارا شاملا على قطاع غزة في أعقاب تشكيل حركة حماس للحكومة الفلسطينية العاشرة ، وذلك بعد فوز الحركة في الإنتخابات التشريعية التي جرت في 25 كانون الثاني 2006 ، ثم شهد النصف الثاني من العام 2007 انقساما داخليا بين قطاع غزة والضفة الغربية ، وبعد تشكيل حكومة الطوارئ في منتصف شهر حزيران 2007 توقف الحصار المالي

#### تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية

المفروض على الضفة الغربية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي وإسرائيل وإبقائه مفروضاً على قطاع غزة ، إضافة الى منع إسرائيل لدخول مواد البناء والمحروقات ومستلزمات الإنتاج الى قطاع غزة باستثناء بعض المواد الغذائية الأساسية لأغراض "إغائية إنسانية" . مما أدى الى تراجع حاد في الأوضاع الإقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفقر في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية (سلطة النقد الفلسطينية ، التقرير السنوي 2007 : 19) . وقد أسهم الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة بارتفاع أسعار السلع الأساسية من جهة ، وظهور وتطور ما يعرف باقتصاد الأنفاق Tunnels economy ما بين قطاع غزة ومصر ، والذي أسهم في الحد من ارتفاعات الأسعار من جهة أخرى . هذا الى جانب النتائج والآثار المدمرة للعدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة في نهاية العام 2008 ومطلع العام 2009 والعام 2012 والعدوان في العام 2014 الذي استمر 51 يوماً .

#### 4. تطور معدلات التضخم والأجور في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 2013/2004

تتأثر مستويات الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني بمستويات الأسعار العالمية والأسعار في إسرائيل، وهو ما يعرف بأثر العامل الخارجي أو التضخم المستورد. كما تتأثر الأسعار بالتغيرات التي تطرأ على مستوى الطلب (الإنفاق) المحلي إضافة إلى التغيرات التي تحدث في أسعار صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل العملات الأجنبية المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني خاصة الدولار الأمريكي والدينار الأردني (سلطة النقد الفلسطينية ، التقرير السنوي لعام 2008 : 38) .

الجدول رقم (1) يبين تطور معدلات التضخم ومعدلات الأجور والرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث بلغ الأخير 138.75% في العام 2013، مما يعني أن المستوى العام لأسعار المستهلك ارتفع بنسبة 38.75% مقارنة مع مستواها في سنة الأساس 2004. أما للفترة 2013/2004 فقد بلغ معدل التضخم حوالي 3.7% في حين بلغت نسبة التغير بالأجر الإسمي (النقدي) نحو 2.3% مما يعني أن الأجر الحقيقي قد انخفض بنسبة 1.4% للفترة نفسها .

جدول 1: معدلات التضخم ومعدلات الأجور اليومية بالشيكل في فلسطين\* خلال الفترة

(2013 - 2004)

السنة	الرقم القياسي CPI (1)	معدل التضخم (2)	معدل الأجر الإسمي (3)	نسبة تغير الأجر الإسمي (4)	معدل الأجر الحقيقي (5)	نسبة تغير الأجر الحقيقي (6)=(4)-(2)
2004	100.00	3.00	66.80	3.57	66.80	0.57
2005	104.11	4.11	68.80	2.99	66.08	-1.12
2006	108.11	3.84	73.70	7.12	68.17	3.28
2007	110.12	1.86	73.20	-0.68	66.47	-2.54
2008	121.01	9.89	76.40	4.37	63.14	-5.52
2009	124.34	2.75	79.70	4.32	64.10	1.57
2010	129.00	3.75	77.90	-2.26	60.39	-6.01
2011	132.71	2.88	77.80	-0.13	58.62	-3.00
2012	136.40	2.78	79.80	2.57	58.50	-0.21
2013	138.75	1.72	80.50	0.88	58.02	-0.85
معدل الفترة		3.66		2.28		-1.38

\* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

## ملاحظات:

(4) حسابات الباحث لنسبة تغير الأجر الإسمي ، وقد تمت وفق المعادلة: (معدل الأجر الإسمي للسنة الحالية ÷ معدل الأجر الإسمي للسنة السابقة) - 1 × 100.

(5) حسابات الباحث لمعدل الأجر الحقيقي ، وقد تمت وفق المعادلة: معدل الأجر الإسمي ÷ الرقم القياسي لأسعار المستهلك × 100.

(6) تم حساب نسبة تغير الأجر الحقيقي من قبل الباحث بطرح معدل التضخم من نسبة تغير الأجر الإسمي.

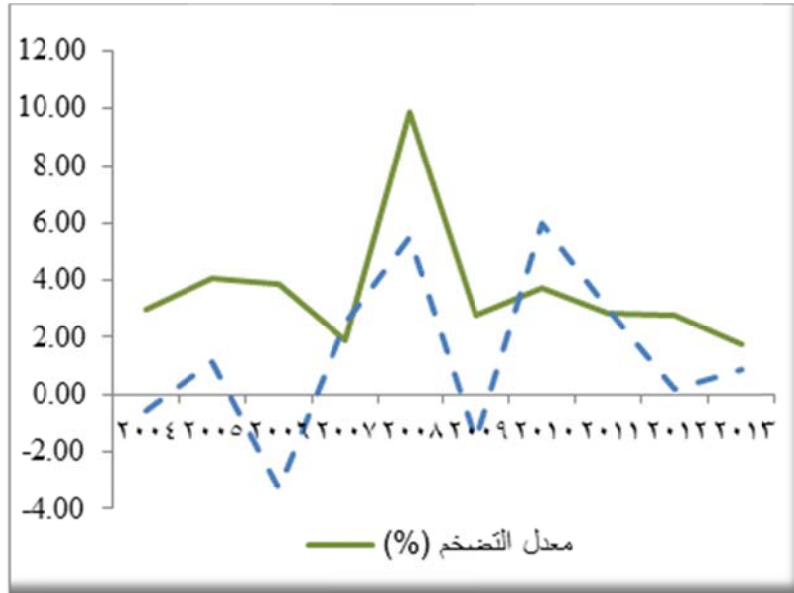
## المصدر:

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات - الأسعار والأرقام القياسية، الموقع الإلكتروني.

2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات - القوى العاملة، الأجور، الموقع الإلكتروني.

تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية

شكل 1: معدلات التضخم ونسب التغير في الأجور الحقيقية في فلسطين للفترة (2004-2013)



تبدو الصورة أكثر وضوحاً عند النظر لمعدلات التضخم والأجور على مستوى المناطق الجغرافية. الجدول (2) يبين معدلات التضخم والأجور في الضفة الغربية، حيث ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بنسبة (140.74%) في عام 2013 مما يعني أن الأسعار ارتفعت بنسبة (40.74%) في ذلك العام مقارنة مع سنة الأساس 2004. يلاحظ أن معدل التضخم في الفترة محل الدراسة (2013/2004) في الضفة الغربية بلغ حوالي (3.9%) ، وبتفوق نسبة التغير بالأجر الإسمي ، وبلغت نحو (2.2%) مما انعكس في نسبة التغير بالأجر الحقيقي التي انخفضت بحوالي (1.7%) للفترة نفسها.

جدول 2: معدلات التضخم ومعدلات الأجور اليومية بالشيكل في الضفة الغربية\* خلال الفترة (2004-2013)

نسبة تغير الأجر الحقيقي -(4)=(6) (2)	معدل الأجر الحقيقي (5)	نسبة تغير الأجر الإسمي (4)	معدل الأجر الإسمي (3)	معدل التضخم (2)	الرقم القياسي CPI (1)	السنة
-2.61	72.20	0.28	72.20	2.89	100.00	2004
-2.75	70.29	1.25	73.10	4.00	104.00	2005
-0.37	70.04	4.65	76.50	5.02	109.22	2006
0.16	70.16	0.92	77.20	0.75	110.04	2007
-3.98	67.62	5.83	81.70	9.81	120.83	2008
4.57	70.69	5.14	85.90	0.57	121.52	2009
-4.35	67.74	-0.12	85.80	4.24	126.67	2010
-4.48	64.81	-0.93	85.00	3.54	131.16	2011
-1.61	63.80	2.47	87.10	4.08	136.51	2012
-0.92	63.24	2.18	89.00	3.10	140.74	2013
<b>-1.71</b>		<b>2.16</b>		<b>3.88</b>	<b>معدل الفترة</b>	

\* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

#### ملاحظات:

(4) حسابات الباحث لنسبة تغير الأجر الإسمي ، وقد تمت وفق المعادلة: (معدل الأجر الإسمي للسنة الحالية ÷ معدل الأجر الإسمي للسنة السابقة) - 1 × 100.

(5) حسابات الباحث لمعدل الأجر الحقيقي ، وقد تمت وفق المعادلة: معدل الأجر الإسمي ÷ الرقم القياسي لأسعار المستهلك × 100.

(6) تم حساب نسبة تغير الأجر الحقيقي من قبل الباحث بطرح معدل التضخم من نسبة تغير الأجر الإسمي.

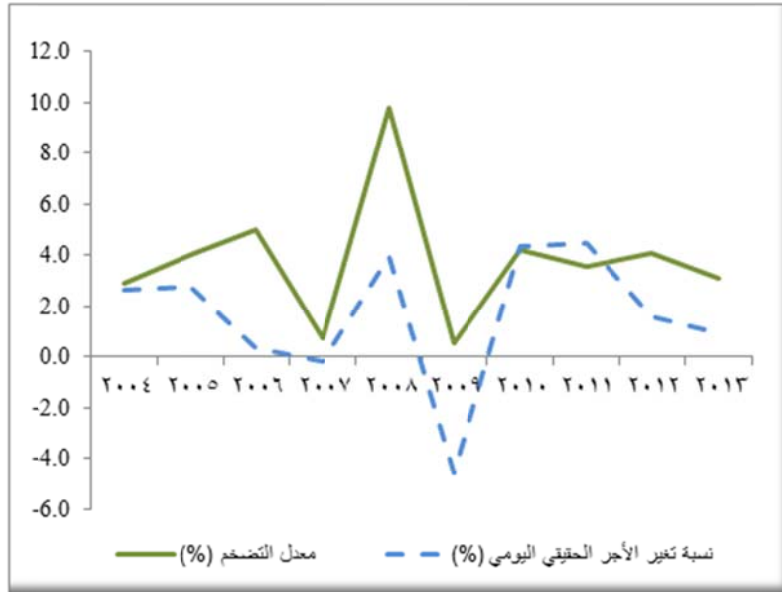
#### المصدر:

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات - الأسعار والأرقام القياسية، الموقع الإلكتروني.

## تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية

2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات - القوى العاملة، الأجور، الموقع الإلكتروني.

شكل 2: معدلات التضخم ونسب التغير في الأجور الحقيقية في الضفة الغربية للفترة (2013-2004)



تختلف معدلات التضخم في فلسطين حسب المناطق الجغرافية؛ وذلك بسبب اختلاف مستويات الطلب المحلي وتكاليف المعيشة، ونسب الفقر ومعدلات البطالة، ومتوسط دخل الفرد، واختلاف شدة الحصار والإغلاق الإسرائيلي. كما تختلف معدلات الأجور الإسمية والحقيقية، في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة. فهي في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة. وبصفة عامة ربما يعود ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر في قطاع غزة مع توافر موارد اقتصادية أقل نسبياً كما أن الحصار الإسرائيلي أشد على قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.

شهد الاقتصاد الفلسطيني في العام 2008 معدل تضخم مرتفع وبشكل ملموس، حيث بلغ (9.89%) على مستوى فلسطين، و(9.81%) في الضفة الغربية مقابل (13.98%) في قطاع غزة مما كان له كبير الأثر على ارتفاع معدل التضخم للفترة (2013/2004) كذلك في اقتراب هذا المعدل في قطاع غزة (3.67%) من نظيره في الضفة الغربية (3.88%). أما معدل التضخم على مستوى فلسطين، فيعتبر أقل من نظيره في الأردن والذي بلغ (14.9%) لكنه كان أعلى من معدل التضخم في إسرائيل (4.7%) في ذلك العام (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2008:

112). يعكس الإرتفاع في معدلات الأسعار في فلسطين الإرتفاعات الكبيرة في أسعار المحروقات والمواد الغذائية العالمية ومستويات الأسعار في إسرائيل، حيث سجل مؤشر الغذاء في فلسطين ارتفاعاً بنسبة (17.3%) مقارنة بنسبة (4.5%) في عام 2007. كما سجل مؤشر النقل والمواصلات -والذي يعكس أسعار المحروقات- ارتفاعاً بنسبة (8%) مقارنة مع (0.6%) في عام 2007 (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2008: 39).

أما في العام 2009 بلغ معدل التضخم (4.4%) في قطاع غزة مقابل (0.6%) في الضفة الغربية و(3.3%) في إسرائيل و(-0.7%) في الأردن (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2009: 28). يلاحظ أن معدلات التضخم في قطاع غزة خلال السنوات (2009/2007) أعلى منها في الضفة الغربية، ويعود ذلك إلى الحصار والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مما أدى إلى نقص في المواد الغذائية والأساسية وارتفاع نسبي في الأسعار. لكن خلال السنوات (2013/2010) نجد أن معدلات التضخم في قطاع غزة أقل منها في الضفة الغربية وبشكل ملحوظ، ويعود ذلك إلى اعتماد قطاع غزة على الاستيراد عبر الإنفاق من مصر للسلع الأساسية والغذائية والمحروقات، وبأسعار أقل نسبياً من السلع المستوردة من إسرائيل أو غيرها، بينما تتأثر أسعار السلع في الضفة الغربية بشكل أساسي بأسعارها في إسرائيل وحجم الطلب المحلي (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2012: 26).

يرتبط جزء من الإرتفاع بمعدلات أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في الاقتصاد الفلسطيني بمستويات أسعارها في دول المنشأ خاصة إسرائيل. فالقسم الأكبر من المستوردات السلعية الفلسطينية يأتي من إسرائيل أو غيرها (نحو 70% إلى 75% من إجمالي الواردات) وذلك بسبب سيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحدود والمعابر الخارجية لفلسطين.

إلى جانب ذلك، تتأثر مستويات الأسعار المحلية بأسعار صرف الشيكال الإسرائيلي (عملة حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين) مقابل العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي والدينار الأردني، ويرتبط الأخير بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي. تؤثر التغيرات (ارتفاعاً أو انخفاضاً) في سعر صرف الشيكال الإسرائيلي على القوة الشرائية للدولار الأمريكي والدينار الأردني (العملات الرئيسية المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني) وبالتالي على القوة الشرائية ومستوى معيشة قسم كبير من الموظفين والعمال الذين يتقاضون رواتبهم وأجورهم بالدولار الأمريكي أو بالدينار الأردني العاملين في العديد من مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجامعات وفي وكالة الغوث الدولية. كما يتأثر التجار الذين يستوردون بضائعهم بالدولار ويبيعونها في السوق المحلي بالشيكال الإسرائيلي. ترتبط القوة الشرائية لوحدتها العملة طردياً مع سعر صرفها



تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية

مقابل العملات الأجنبية، وعكسياً مع المستوى العام للأسعار. في ظروف الاقتصاد الفلسطيني إن القيمة الشرائية (الحقيقية) للدولار الأمريكي أو للدينار الأردني = التغير النسبي في سعر صرف الدولار أو الدينار مقابل الشيكال الإسرائيلي مطروحاً منه معدل التضخم. بينما القيمة الشرائية (الحقيقية) للشيكال الإسرائيلي = التغير النسبي في الأجر الإسمي مطروحاً منه معدل التضخم (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2009 : 29).

خلال العام 2008 خسر الدولار الأمريكي ما يعادل (13.3%) من قيمته مقابل الشيكال الإسرائيلي مقارنة مع خسارته بنسبة (6.74%) في عام 2007 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأسعار والأرقام القياسية، النشرة السنوية 2010). وبذلك يكون المواطن الفلسطيني الذي يتقاضى راتبه بالدولار الأمريكي قد خسر نحو (8.6%) من القيمة الحقيقية للدولار في عام 2007، بينما يكون قد فقد حوالي (23.2%) من القيمة الحقيقية في عام 2008، أي أن مجموع خسارة المواطن من القيمة الحقيقية للدولار خلال عامي 2007 و2008 تعادل نحو ثلث (31.84%) القيمة الحقيقية للدولار! وتشير التقديرات إلى أنه خلال الفترة 2003-2009 انخفضت القوة الشرائية للدولار الأمريكي في فلسطين بما يعادل (46.7%) (نحو 50% في قطاع غزة و44% في الضفة الغربية)، وينطبق نفس الشيء على الدينار الأردني نظراً لارتباطه بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2009: 105).

جدول 3: معدلات التضخم ومعدلات الأجور اليومية بالشيكال في قطاع غزة خلال الفترة (2004-2013)

السنة	الرقم القياسي CPI (1)	معدل التضخم (2)	معدل الأجر الإسمي (3)	نسبة تغير الأجر الإسمي (4)	معدل الأجر الحقيقي (5)	نسبة تغير الأجر الحقيقي (6)=(4)-(2)
2004	100.00	3.18	58.30	9.18	58.30	6.00
2005	102.45	2.44	62.00	6.35	60.52	3.90
2006	107.20	4.64	69.00	11.29	64.37	6.65
2007	108.87	1.56	65.10	-5.65	59.80	-7.21
2008	124.08	13.98	60.90	-6.45	49.08	-20.42
2009	129.57	4.42	62.70	2.96	48.39	-1.47
2010	131.79	1.72	58.20	-7.18	44.16	-8.89
2011	132.55	0.57	61.60	5.84	46.47	5.27
2012	133.19	0.48	64.30	4.38	48.28	3.90
2013	132.17	-0.77	63.10	-1.87	47.74	-1.10
معدل الفترة		3.67		2.30		-1.36

#### ملاحظات:

- (4) حسابات الباحث لنسبة تغير الأجر الإسمي ، وقد تمت وفق المعادلة: (معدل الأجر الإسمي للسنة الحالية ÷ معدل الأجر الإسمي للسنة السابقة) - 1 × 100.
- (5) حسابات الباحث لمعدل الأجر الحقيقي ، وقد تمت وفق المعادلة: معدل الأجر الإسمي ÷ الرقم القياسي لأسعار المستهلك × 100.
- (6) تم حساب نسبة تغير الأجر الحقيقي من قبل الباحث بطرح معدل التضخم من نسبة تغير الأجر الإسمي.

#### المصدر:

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات - الأسعار والأرقام القياسية، الموقع الإلكتروني.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات - القوى العاملة، الأجور، الموقع الإلكتروني.

من حيث مجموعات الإنفاق الرئيسة للفترة (2011/ 2013 ) سجلت مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية أعلى مستوى من الارتفاع في عامي 2012 و 2013، حيث ارتفعت أسعار هذه المجموعة في العامين المذكورين بنسبة (7.9%)، و(12.4%) على التوالي. ويعود ذلك إلى زيادة ضريبة القيمة المضافة والجمارك على التبغ والمشروبات الكحولية في الضفة الغربية تبعاً لرفعها في إسرائيل في نهاية تموز 2012، إذ بلغت نسبة الارتفاع في أسعار هذه المجموعة (10.6%) في الضفة الغربية بينما لم يطرأ أي تغير على أسعارها في قطاع غزة لعدم اعتمادها على الأسعار في إسرائيل (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2012 : 27).

كان الارتفاع الأعلى الثاني في مجموعة خدمات التعليم حيث ارتفعت أسعارها بنسبة (5.5%) في العام 2012 ، والذي يعود بشكل خاص إلى ارتفاع أسعار الأقساط الجامعية، وبنسبة (6.95%) في العام 2013. كما سجلت أسعار خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق ارتفاعاً ملحوظاً، تلتها أسعار الخدمات الطبية. وارتفعت أسعار خدمات السكن بنسبة (3.9%) في العام 2012 مقارنة مع العام السابق، وبنسبة (3.8%) في العام 2013، ويعود ذلك إلى عدم استجابة العرض للارتفاع في الطلب على الإيجارات وكذلك لارتفاع أسعار الأراضي والعقارات. كما ارتفعت أسعار خدمات النقل والمواصلات بنسبة (2.2%) في العام 2012 متأثرة بارتفاع أسعار الوقود عالمياً ، وارتفاع الضرائب التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على الوقود خاصة وإن فلسطين تحصل على المحروقات من إسرائيل (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2012 : 27).

تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية

جدول 4: الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك حسب أقسام الإنفاق الرئيسية في فلسطين للعام 2013 ونسبة التغير عن العام 2012 (سنة الأساس 2004 = 100)

فلسطين				أقسام الإنفاق الرئيسية
نسبة التغير % للفترة 2013/2012	متوسط 2013	متوسط 2012	متوسط 2011	
0.80	152.46	151.25	148.1	المواد الغذائية والمشروبات المرطبة
12.37	195.35	173.85	161.2	المشروبات الكحولية والتبغ
-0.66	114.90	115.66	114.2	الأقمشة والملابس والأحذية
3.84	141.33	136.10	131.0	المسكن ومستلزماته
1.71	118.75	116.76	115.3	الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية
1.70	121.90	119.86	116.3	الخدمات الطبية
-0.74	128.30	129.26	126.5	النقل والمواصلات
-0.27	107.32	107.61	107.3	الاتصالات
-0.55	104.95	105.54	104.2	السلع و الخدمات الترفيهية و الثقافية
6.95	127.24	118.97	112.8	خدمات التعليم
3.67	156.11	150.59	144.9	خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق
-1.33	129.46	131.21	124.9	سلع وخدمات متنوعة
1.72	138.75	136.40	132.7	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات -الأسعار والأرقام القياسية، الموقع الإلكتروني.

##### 5. اختبار الفرضيات الإحصائية

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الأجر الحقيقي عند مستوى ثقة 5% على مستوى فلسطين.

اختبار ارتباط بيرسون (فلسطين \*)

معدل الأجر الحقيقي		
-0.945(**)	اختبار بيرسون	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)
0.000	مستوى الدلالة (من الطرفين)	
10	عدد المشاهدات	

\* البيانات التي استند إليها التحليل هي باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

\*\* الارتباط دال عند مستوى ثقة 1% (من الطرفين).

بناء على نتائج تحليل اختبار (بيرسون) للارتباط نرفض الفرضية الصفرية، حيث أن نتيجة الاختبار تدل على وجود ارتباط عكسي قوي بينهما، ويظهر من مستوى الدلالة بأن الارتباط دال إحصائياً حتى عند مستوى ثقة 1% ، وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الأجر الحقيقي عند مستوى ثقة 1% على مستوى فلسطين ، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة ارتباط عكسية بين القوة الشرائية للنقود والمستوى العام للأسعار ، أو أن قيمة النقود ما هي إلا معكوس المستوى العام للأسعار .

**الفرضية الثانية:** لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الأجر الحقيقي عند مستوى ثقة 5% على مستوى الضفة الغربية.

اختبار ارتباط بيرسون (الضفة الغربية\*)

معدل الأجر الحقيقي		
-0.925(**)	اختبار بيرسون	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)
0.000	مستوى الدلالة (من الطرفين)	
10	عدد المشاهدات	

\* البيانات التي استند إليها التحليل هي باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

\*\* الارتباط دال عند مستوى ثقة 1% (من الطرفين)

بناء على نتائج تحليل اختبار (بيرسون) للارتباط نرفض الفرضية الصفرية، حيث أن نتيجة الاختبار تدل على وجود ارتباط عكسي قوي بينهما، ويظهر من مستوى الدلالة وهو أقل من 1% بأن

#### تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية

الارتباط دال إحصائياً، وعليه نقبل الفرضية البديلة مما يعني وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الأجر الحقيقي عند مستوى ثقة 1% على مستوى الضفة الغربية، وهو ما ينسجم مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على العلاقة العكسية بين قيمة النقود والمستوى العام للأسعار.

**الفرضية الثالثة:** لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الأجر الحقيقي عند مستوى ثقة 5% على مستوى قطاع غزة.

#### اختبار ارتباط بيرسون (قطاع غزة)

معدل الأجر الحقيقي		
-0.927(**)	اختبار بيرسون	الرقم القياسي
0.000	مستوى الدلالة (من الطرفين)	لأسعار المستهلك
10	عدد المشاهدات	(CPI)

\*\* الارتباط دال عند مستوى ثقة 1% (من الطرفين).

بناءً على نتائج تحليل اختبار (بيرسون) للارتباط نرفض الفرضية الصفرية، حيث أن نتيجة الاختبار تدل على وجود ارتباط عكسي قوي بينهما، ويظهر من مستوى الدلالة وهو أقل من 1% بأن الارتباط دال إحصائياً، وعليه نقبل الفرضية البديلة، أي يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الأجر الحقيقي عند مستوى ثقة 1% على مستوى قطاع غزة، وهذه النتيجة تتفق أيضاً مع النظرية الاقتصادية من حيث ارتباط قيمة النقود بعلاقة عكسية بالمستوى العام للأسعار، وهو هنا مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك.

#### 6. النتائج الرئيسية والتوصيات:

##### 1.6 النتائج:

1. أظهر تحليل اختبار بيرسون للارتباط وجود علاقة ارتباط عكسية قوية ذات دلالة معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الأجر الحقيقي عند مستوى ثقة 1% على مستوى المناطق الجغرافية الثلاث، وبلغ معامل ارتباط بيرسون (-0.945) على مستوى فلسطين، و(-0.925) على مستوى الضفة الغربية، و(-0.927) على مستوى قطاع غزة.
2. إن معدلات التضخم في الإقتصاد الفلسطيني مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) تزداد بمعدلات أكبر من الزيادات في معدلات الأجور الإسمية (اليومية)، مما انعكس في انخفاض معدلات الأجور الحقيقية وبالتالي انخفاض مستويات معيشة الموظفين والعمال وأسرهم. خلال الفترة (2013/2004) بلغ معدل التضخم على مستوى فلسطين (3.66%) بينما ازدادت

معدلات الأجور الإسمية بنسبة (2.8%) وبالتالي انخفضت الأجور الحقيقية بنسبة (1.4%) (بالمتوسط. أما على مستوى الضفة الغربية بلغ معدل التضخم نحو (3.9%) مقابل زيادة معدلات الأجور الإسمية بنسبة (2.2%) وبالتالي انخفضت معدلات الأجور الحقيقية بنسبة (1.7%). في حين بلغ معدل التضخم على مستوى قطاع غزة للفترة نفسها محل الدراسة حوالي (3.7%) مقابل زيادة معدلات الأجور الإسمية بنسبة (2.3%) وبالتالي انخفضت معدلات الأجور الحقيقية بحوالي (1.4%).

## 2.6 التوصيات:

1. ربط الأجور الإسمية (النقدية) بالشيكل بجدول غلاء المعيشة ؛ وذلك إذا ما أريد المحافظة على نفس مستويات المعيشة، ومنعها من الانخفاض بسبب التضخم، وربط الأجور الإسمية بالدولار الأمريكي والدينار الأردني بجدول غلاء المعيشة وبأسعار صرفها مقابل الشيكل الإسرائيلي.
2. إتباع سياسات إقتصادية لتحفيز قاعدة الإنتاج المحلي وتوسيعها ، وزيادة العرض من السلع والخدمات الإستهلاكية المحلية لمقابلة الطلب المحلي وتحويله للسلع الاستهلاكية والأساسية المحلية، وخفض الواردات من الإقتصاد الإسرائيلي إلى الحد الأدنى الممكن، والعمل على توسيع التجارة الخارجية ضمن الهوامش المتاحة مع دول العالم العربي والدول النامية ذات مستويات الأسعار وتكاليف الإنتاج الأقل نسبيا من إسرائيل.
3. تقليل الإعتماد على الشيكل الإسرائيلي في المعاملات الإقتصادية إلى الحد الأدنى الممكن، وزيادة الإعتماد على الدينار الأردني من خلال التنسيق مع البنك المركزي الأردني، وذلك بغرض تجنب التقلبات في أسعار صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل العملات الأجنبية وانعكاساته السلبية على الإقتصاد الفلسطيني ، وعلى الأسعار ومستويات معيشة الموظفين والعمال وغيرهم
4. الرقابة الحكومية على الأسعار في الأسواق المحلية خاصة السلع الغذائية والأساسية المستوردة من قبل وكلاء الاستيراد ، مثل : الأرز والسكر والطحين ، والرقابة على أسعار الجملة في أسواق الخضروات والفواكه واللحوم ، للتأكد من السعر العادل الذي تباع به هذه السلع للمستهلك النهائي.
5. إنشاء أسواق استهلاكية شعبية وتعاونية للسلع الغذائية والأساسية ؛ بحيث تباع بها السلع المعيشية بأسعار تكون في متناول أصحاب الدخل المحدود ، والطبقات والفئات الشعبية الفقيرة.

## المراجع:

### أولاً: المراجع العربية

1. الإدريسي، عبد السلام ياسين (1986)، الاقتصاد الكلي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة.
2. ارشيد، عبد المعطي، السياسة النقدية، مقرر النقود والمصارف (1993)، الطبعة الأولى، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
3. بن بوزيان، محمد، وعبد الحق، بن عمر (2007)، العلاقات السببية وعلاقات التكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول جوان-2007، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
4. الجراح، محمد بن عبدا لله (2011)، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 27 - العدد الأول-2011.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية، الموقع الالكتروني.
6. -----، إحصاءات القوى العاملة- الأجور، الموقع الالكتروني.
7. ----- (2001) ، المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني (آذار-2001 ) ، رام الله ، فلسطين .
8. ----- (2008) ، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2000-2005) ، رام الله ، فلسطين .
9. الحبيب، فايز بن إبراهيم (2011)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة السادسة، الرياض.
10. رجب، محمد كمال حسين (2011)، أثر السياسة الاتفاقية في التضخم في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة - فلسطين.
11. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، رام الله - فلسطين.
12. -----، تقرير التضخم الربع الثالث 2013، العدد الثامن، رام الله - فلسطين.
13. الشمري، ناظم محمد نوري (1988)، النقود والمصارف، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل.
14. صبيح ، ماجد حسني (2008) ، أثر سياسة الحصار الإسرائيلي على إتجاهات تطور الموازنة العامة الفلسطينية في الفترة 2001-2006 ، المجلة العربية للإدارة ، مج 28 ، ع 2 - ديسمبر (كانون أول) 2008 ، القاهرة .

15. عثمان، ذو النون محمد حامد (2013)، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستويات الأجور في السودان - دراسة قياسية 1970/2009، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد الثامن سبتمبر 2013.
16. معروف، هوشيار (2005)، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان - الأردن.

#### ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Hashem, Eman Ahmed, (2010).Wages, Productivity and Prices in Egypt (1995-2007): ARAB ECONOMIC JOURNAL, No.51, summer 2010.
2. Josheski, Dushko and others, (2011). Causal relationship between Wages and Prices in UK: VECM analysis and Granger Causality testing, Munich Personal RePEc Archive (MPRA), Paper No34095.
3. Kumer, Saten and Webber, Don Jon(2009).Real Wages, Inflation and labour productivity in Australia ,working paper 0921,Bristol Business School, University of the West of England.